

Distr.: General
30 November 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مُقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١٧ (٢٠١٥) الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وطلب إليَّ أن أقدم تقريرا إلى المجلس كل أربعة أشهر. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقريري الأخير المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/2015/576) وعن تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - على الرغم من إحراز تقدم كبير في تنظيم الانتخابات بهدف عودة البلد إلى النظام الدستوري، بما في ذلك ارتفاع معدل تسجيل الناخبين، جرت محاولات لزعزعة استقرار عملية الانتقال السياسي خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بهذا التقرير، واتسمت بالتصاعد المفاجئ لأعمال العنف، ولا سيما في بانغي.

٣ - وبعد مرور ثلاثة أشهر على منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في أيار/مايو، عقدت لجنة متابعة المنتدى جلستها العامة الأولى في ٧ آب/أغسطس. وأظهرت الاجتماعات اللاحقة اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٢٥ عضوا بشأن تنظيم عمل اللجنة، بما في ذلك استقلالها واستقلاليتها المالية. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قدمت اللجنة إلى رئيس الوزراء تقريرا يبين التقدم المحدود الذي أحرز في تنفيذ توصيات المنتدى.

٤ - وتواصلت عملية مراجعة الدستور بدعم من البعثة. وفي ٤ آب/أغسطس، وافقت المحكمة الدستورية على مشروع الدستور بصيغته التي عدَّلتها حلقة العمل لمراجعة







الدستور التي عقدت في تموز/يوليه. غير أن الصيغة المنقحة التي اعتمدها المجلس الانتقالي الوطني في ٣٠ آب/أغسطس أعادت طرح إنشاء مجلس شيوخ. وحالت المساعي الحميدة التي بذلتها البعثة وسائر الجهات الفاعلة الدولية دون أن تسبِّب هذه المسألة المثيرة للجدل مزيدا من عرقلة العمل بشأن مراجعة الدستور. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، قدم المجلس الانتقالي الوطني مشروع الدستور النهائي، بما في ذلك عناصر بشأن إنشاء مجلس شيوخ، إلى السلطة الانتقالية والسلطة الوطنية للانتخابات للنظر فيه قبل الاستفتاء الدستوري.

٥ - وعلى إثر القرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ بتمديد الفترة الانتقالية حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لإتاحة إجراء الانتخابات بحلول نهاية السنة، أكدت المحكمة الدستورية في ١٤ آب/أغسطس أن هذا القرار يمتثل للميثاق الانتقالي. وفي وقت لاحق، وقَّع نحو ٣٥ ائتلافا وحزبا سياسيا وطرفا سياسيا مستقلا في ٥ أيلول/سبتمبر إعلانا مشتركا تدعو فيه إلى مرحلة انتقالية جديدة متعددة السنوات تشمل الاستعاضة عن رئيسة الدولة، ورئيس الوزراء وحكومته، والمجلس الانتقالي الوطني. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وقَّع أعضاء ما يعرف باسم فريق المرحلة الانتقالية الثالثة فضلا عن المجتمع المدني وميليشيات أنتي - بالاكا وفصائل ائتلاف سيليكا السابق اتفاقا يدعو إلى إنشاء مرحلة انتقالية جديدة لمدة ١٨ شهرا، وإلى إجراء انتخابات خلال هذه المرحلة الانتقالية الجديدة.

٦ - وتدهورت البيئة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في أواخر أيلول/سبتمبر في بامباري وبانغي، جراء قتل أحد المسلمين في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر الفقرة ١٨ أدناه) الذي أعقبته اشتباكات طائفية بين عناصر ميليشيات أنتي - بالاكا والجماعات المسلحة التابعة لائتلاف سيليكا السابق. وفي أعقاب اندلاع أعمال العنف، اختصرت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، كاترين سامبا - بانزا، مشاركتها في أعمال الجمعية العامة من أجل العودة إلى بانغي في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ولدى عودتها، دعت إلى عودة الهدوء وندَّدت بجهات فاعلة سياسية دون ذكر أسمائها لتحريضها على العنف واتهمتها بمحاولة تنظيم انقلاب. واستنكرت عكس اتجاه التقدم المحرز في منتدى بانغي وأعلنت احتمال تأجيل الانتخابات. وفي محاولة لتحقيق التقارب بين الجهات الوطنية المعنية وتوليد زخم جديد يفضي إلى إنهاء المرحلة الانتقالية، بدأت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر مشاورات مع ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجماعات المسلحة وقادة المجتمعات المحلية ورؤساء بلديات دوائر مدينة بانغي. ومع ذلك، فقد تعثَّرت هذه الجهود عندما تعرَّض وفد الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو من فصائل ائتلاف سليكا السابق،

كان قد سافر إلى بانغي للمشاركة في هذه المشاورات إلى هجوم شنته عناصر يُزعم بأنها تنتمي إلى ميليشيات أنتي – بالاكا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ٢٠ أدناه). وأدت هذه الحادثة إلى تأجيج سعير التوترات الطائفية.

٧ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أُجري تعديل في السلطة الانتقالية عقب المشاورات المذكورة أعلاه التي أجرتها رئيسة الدولة مع بعض الجهات الوطنية المعنية. وشملت التغييرات في حكومة رئيس الوزراء تعيين وزيرين جديدين وإقالة ثلاثة وزراء وتغيير حقائب خمسة وزراء آخرين. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت رئيسة الدولة خطابا إلى الأمة وأعلنت، في جملة أمور، أنها أصدرت تعليمات إلى القوات المسلحة والدرك والشرطة الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى للانضمام إلى القوات الدولية من أجل التصدي للعنف. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك رئيس المجلس الانتقالي الوطني في مسيرة سلمية تدعو إلى تعزيز القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل توفير الأمن للسكان بالتنسيق مع القوات الدولية.

٨ - وواصلت الأمم المتحدة، عن طريق ممثلي الخاص بالنيابة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بارفيه أونانغا – أنيانغا، إلى جانب ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، عبد الله باتيلي، بذل المساعي الحميدة الرامية إلى دعم اختتام مرحلة الانتقال السياسي، بما في ذلك الوساطة بين جميع الجهات الفاعلة السياسية، وتقديم المشورة الاستراتيجية بشأن طرائق استعراض الجدول الزمني للانتخابات، وضمان استمرار الحكومة إلى أن يتسلَّم القادة المنتخبون مهامهم.

باء - الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات

٩ - على الرغم من وجود تحديات جسيمة كثيرة، أحرزت الأعمال التحضيرية لإجراء الاستفتاء على الدستور وتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية معا تقدماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت المشاورات بين الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الانتقالية والسلطة الانتخابية عن وضع جدول زمني انتخابي منقَّح في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوقع، وفق هذا الجدول الزمني، إجراء الاستفتاء على الدستور في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتنظيم الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والجولة الثانية، حسب الاقتضاء، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وإعلان النتائج النهائية بحلول ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. وانسجاما مع روح الميثاق الانتقالي وبالتنسيق مع الوسيط الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى، دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عقد مؤتمر قمة استضافه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول

وسط أفريقيا، عمر بونغو أونديمبا، رئيس غابون، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أعرب خلاله المجتمعون عن تأييدهم لتمديد المرحلة الانتقالية تمديدا نهائيا لأسباب تقنية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر حلف القوات الديمقراطية في المرحلة الانتقالية، وهو كتلة سياسية تشمل الأحزاب السياسية لكل من مارتن زيغيلي وديزيري كولينغبا ونيكولا تيانغاي، الذي هو رئيس الحلف ورئيس الوزراء السابق، بيانا يشير فيه إلى أن الجدول الزمني المنقَّح لا يستند إلى توافق الآراء ولا يمتثل لقانون الانتخابات.

١٠ - وفي غضون ذلك، أظهر السكان حرصهم الشديد على المشاركة في الانتخابات. وأغلق باب تسجيل الناخبين في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وجرى تسجيل أكثر من ٠٠٠ ٩٨٠ ١ ناخب، وهو عدد يمثل حوالي ٩٥ في المائة من مجموع الناخبين المقدَّر. وفي تطوُّر ذي صلة، بدأت السلطة الوطنية للانتخابات نشر قائمة انتخابية مؤقتة على موقعها الشبكي لتيسير الاطلاع عليها في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، سُجِّل تقدم بطيء ومتفاوت في عملية التسجيل خارج البلد لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في الشتات وللاجئين من النزاع الذين تشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ١٩٨ منهم يحقُّ لهم التصويت في البلدان المجاورة. ولم يتم التسجيل في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في السودان، في حين أن الجهود المبذولة لتسجيل اللاجئين في تشاد وجمهورية الكونغو والكاميرون، عقب توقيع الاتفاقات الثلاثية المبرمة بين جمهورية أفريقيا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المضيفة المعنية، تأخرت جزئيا بسبب الحوادث الأمنية المتكررة. وبرزت أيضا صعوبات لإيفاد ما يكفي من الدعم الأمني واللوجستي والمالي من أجل تسجيل اللاجئين. ومع اختتام عملية تسجيل الناخبين، كان قد سُجِّل زهاء ٥٠٠ ٥٣ لاجئ أو نحو ٢٧ في المائة من الناخبين المحتملين في صفوف اللاجئين في البلدان الثلاثة المذكورة أعلاه.

١١ - ولقد عدَّلت السلطة الوطنية للانتخابات خطة عملياتها وفقا للمواعيد الانتخابية الجديدة ونفَّذت تدابير ترمي إلى مواجهة التحديات الناشئة على مستوى العمليات والتنسيق، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها. فعلى سبيل المثال، استكملت السلطة الوطنية للانتخابات في آب/أغسطس إنشاء مراكز لتنسيق العمليات الانتخابية. وأثبتت هذه المراكز التي تضمُّ الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على صعيد البلد والمحافظات والأقضية فعاليتها في تعزيز قدرتها على الرصد والتنفيذ خلال العملية الانتخابية.

١٢ - وعلى صعيد المؤسسات، واجه تحقيق الاستقرار في هيئات إدارة الانتخابات والعملية الانتخابية نفسها تحديات عندما استقال نائب رئيس السلطة الوطنية للانتخابات ورئيسها في ٢٦ آب/أغسطس و ٨ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر،

انتخبت السلطة مجلسا جديدا يتألف من ثلاثة أعضاء وأصبحت ماري – مادلين نكويت هورنايرت، المقرِّرة السابقة للسلطة، رئيستها الجديدة.

١٣ – وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي والأمني إلى الهيئات الانتخابية وسط بيئة أمنية وسياسية محفوفة بالصعاب أدى بدء موسم الأمطار إلى تفاقمها. وشمل ذلك تقديم المساعدة في توزيع حوالي ٢٠٠ طن من المعدَّات الانتخابية على ١٦ محافظة، وإعادة ٣ ٤٤٥ من أصل ٣ ٤٩٨ من مجموعة أدوات تسجيل الناخبين (في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر) من الأرياف إلى بانغي، وإنشاء مراكز التنسيق المذكورة أعلاه.

١٤ – وبذلت السلطة الانتقالية والأمم المتحدة أيضا جهودا كبيرة لتعبئة الدعم الدولي والتمويل للعملية الانتخابية المدرجة في الميزانية بمبلغ ٣٦,٦ مليون دولار. وأعلن عن تقديم الشركاء الدوليين مساهمات مالية إضافية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ردا على مناشداتي لها من أجل تقديم الدعم. ولقد ساعدت المساهمات التي قدمتها إيطاليا وجمهورية الكونغو والكاميرون ولكسمبرغ والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وفي الآونة الأخيرة، غابون وغينيا الاستوائية، إضافة إلى صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، في سدِّ الفجوة المالية في الصندوق المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الانتخابات. وإنني أعرب عن امتناني لتقديم هذه المساهمات.

جيم – المصالحة

١٥ – وفي متابعة لمنتدى بانغي، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع البعثة وشركاء الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، الجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية لتنفيذ استراتيجيتها للمصالحة الوطنية على النحو المبين في الميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2015/576، الفقرة ٣). وتشمل هذه الجهود إنشاء لجان السلام والمصالحة المحلية على صعيد المحافظات، انطلاقا من المبادرات القائمة حيثما أمكن ذلك، ومن أجل دعم ١٣ لجنة سلام أنشئت بالفعل في أنحاء مختلفة من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل مبادرات المصالحة بين الطوائف تيسير الحوار بين الطائفة المسلمة في الدائرة الثالثة من العاصمة بانغي والطائفة المسيحية التي ينتمي إليها أغلب سكان ضاحية بوينغ بشأن إمكانية وصول المسلمين إلى مقبرتهم الكائنة هناك. ودعما لهذه المبادرة، أطلق كل من البعثة والبرنامج الإنمائي أنشطة مدرَّة للدخل ومشاريع لتحقيق التماسك الاجتماعي في كلتا المنطقتين.

١٦ - وعقب اندلاع أعمال العنف في بمباري في آب/أغسطس (انظر الفقرة ٢٤)، قام ممثلون عن وزارة المصالحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة بمساعدة الطائفتين المسلمة والمسيحية في بدء عملية المصالحة والحوار بين الطائفتين من جديد، بسبلٍ منها تأسيس منبر سلام في محافظة أواكا يضمُّ السلطات المحلية وممثلين عن جميع فئات المجتمع المدني والجماعات الدينية. وأنشأت البعثة أيضا منطقة خالية من الأسلحة، لا تزال غير مستقرة، بغرض تخفيف التوتر بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي - بالاكا، في بمباري، في ٨ أيلول/سبتمبر. وأكدت زيارة البابا فرانسيس إلى بانغي يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من جديد التزام المجتمع الدولي بالمعاونة في إزالة التوترات الطائفية.

دال - الحالة الأمنية

١٧ - ظلت الحالة الأمنية متوترة في مختلف أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرَّت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المتناحرة، ولا سيما فصائل ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي - بالاكا، واستمر تصاعد الأنشطة الإجرامية. ورغم ما طرأ من تحسن طفيف في شهر آب/أغسطس وخلال معظم شهر أيلول/سبتمبر، فقد تدهورت الحالة بسرعة في نهاية أيلول/سبتمبر، لا سيما في العاصمة.

١٨ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، تسبب اكتشاف جثة شاب مسلم مقطوع الرأس أمام أحد مساجد بانغي في وقوع سلسلة من الهجمات الانتقامية في العديد من أحياء العاصمة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقلُّ عن ٧٧ شخصا وإصابة أكثر من ٤٠٠ آخرين خلال الأيام الأربعة التالية، وتشريد ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠ شخص. وأثناء أعمال العنف التي اندلعت عقب ذلك، احتشد مسلَّحون في الشوارع وأقاموا حواجز لمنع تنقُّل الأشخاص وسدِّ الطريق إلى المطار. ودعت شرائح واسعة من السكان إلى استقالة رئيسة الدولة وإعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ووقعت بالتزامن مع المظاهرات العنيفة حوادث نهب واعتداء على مراكز الشرطة المحلية ومقر قيادة الدرك والكنائس والمساجد ومحطة الإذاعة الوطنية، وكذلك على أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وقوافلهم، بما في ذلك الشركاء في مجال العمل الإنساني وأماكن عملهم. وبالإضافة إلى ذلك، هرب ٦٨٩ سجينا من السجن المركزي في بانغي يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر. وشلَّت هذه الأحداث الحركة في المدينة لمدة أسبوع.

١٩ - وبعد انقضاء الأيام الأولى للأزمة، ظلت أعمال العنف الإجرامي المتصلة بالعصابات، والمرتبطة أساسا بعناصر ميليشيات أنتي - بالاكا، والحوادث التي تتزعمها مجموعات الدفاع عن النفس المسلمة، بالاقتران مع ورود أنباء عن دخول عناصر ائتلاف سيليكا السابق إلى

بانغي، مدعاة للقلق البالغ في العاصمة. واستمرَّت الهجمات الانتقامية التي تشنها العناصر المسلحة المنتمية للطائفتين المسيحية والمسلمة على حدٍّ سواء.

٢٠ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض فصيل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بامباري، التابع لائتلاف سيليكا السابق، أثناء زيارته لبانغي بناء على دعوة من رئيسة الدولة لإجراء مشاورات مع الحكومة، لهجوم على يد عناصر مسلحة مما أدى إلى إصابة أحد أعضاء الوفد واختفاء عضوين آخرين يُعتقد أنهما قد لقيا مصرعهما. وأثار الهجوم على الوفد موجة من الهجمات الانتقامية المتبادلة بين الطائفتين المسيحية والمسلمة في الدائرتين الثالثة والسادسة في بانغي، قتل خلالها ٢٦ شخصا، حسب التقديرات، وجرح العشرات وتشرَّد ٢٠٠٠ شخص آخرين وتعرَّضت الممتلكات للتدمير الشديد.

٢١ - وردا على الأحداث التي وقعت في بانغي منذ نهاية أيلول/سبتمبر، تحركت عناصر مسلحة من فصيل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى التابع لائتلاف سيليكا السابق في اتجاه بانغي، عن طريق كاغا باندورو، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى التشريد المؤقت لنحو ١٠٠٠٠ شخص في محافظة كيمو - غريبينغي. ووصل هذا التحرك إلى ذروته لدى وقوع اشتباك في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر مع القوات الدولية - أي قوة سانغاريس الفرنسية والبعثة - بالقرب من سيبوت، مما أسفر عن مقتل ما لا يقلٌّ عن ١٢ فردا من أفراد الجماعة المسلحة، ووردت أنباء أن من بينهم عمر يونس، المدرج اسمه في قائمة جزاءات الأمم المتحدة، وجرح عشرات من مقاتليها. وردا على تحركات قوات ائتلاف سيليكا السابق، تحركت عناصر ميليشيات أنتي - بالاكا من البلدات المجاورة ودخلت إلى بانغي. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت البعثة، بدعم من قوة سانغاريس الفرنسية، في تنفيذ عملية الغرض منها كفالة حرية التنقل في الدائرتين الثالثة والسادسة في بانغي. وفي غضون ذلك، أفادت الأنباء أن فصيل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابع لائتلاف سيليكا السابق نشر عناصر إضافية في المناطق الخاضعة لسيطرته في بامباري، وزُعم أنه فعل ذلك استعدادا للتنقل الموسمي لرعاة الماشية على امتداد الطرق المعروفة سلفا التي يسلكونها.

٢٢ - واستمرت الجماعات المسلحة في تنفيذ أنشطة غير مشروعة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ومنها التعدين. وواصلت فصائل أنتي - بالاكا نشاطها في بانغي والجزء الغربي من البلد، بينما احتفظت عناصر ائتلاف سيليكا السابق بسيطرتها إلى حد كبير على مناطق في الجزأين الشمالي والشرقي من البلد. واستمر ورود أنباء عن وقوع عمليات اعتقال واحتجاز

وابتزاز ترتكبها عناصر الجماعات المسلحة بصفة غير قانونية. وظلَّ المدنيون أيضا يتعرَّضون لتهديدات من جماعات مسلحة أخرى، منها جيش الرب للمقاومة.

٢٣ - وفي غرب البلد، ظلَّت الحالة الأمنية محفوفة بالتحديات، ولا سيما في المناطق المتاخمة للحدود مع تشاد والكاميرون. ووفَّرت البعثة حراسة مسلحة للقوافل التجارية والإنسانية على طول طريق الإمداد الرئيسي من الكاميرون إلى بانغي؛ وظلت الهجمات على القوافل تشكل تهديدا متواصلا. وبعد أن أصبحت القوافل تتعرض بانتظام لهجمات قاتلة، نفَّذ سائقو الشاحنات الكاميرونيون عدة إضرابات، مما أثر على إيصال السلع الأساسية إلى بانغي وعرقل نشر أفراد البعثة.

٢٤ - وفي الجزء الأوسط من البلد، أدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة إلى احتدام التوترات. وفي بمباري، يوم ٢٠ آب/أغسطس، وردت أنباء عن قيام عناصر ميليشيات أنتي - بالاكا بقتل أحد المسلمين للرد على الهجوم الذي سبق أن شنَّه فصيل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابع لائتلاف سيليكا السابق. وقتل ثلاثة أشخاص وجرح خمسة في هجمات انتقامية. وفي المنطقتين الشرقية والشمالية، واصلت الجماعتان المسلحتان الرئيسيتان التابعتان لائتلاف سيليكا السابق، وهما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى، ترسيخ نفوذهما في المناطق الخاضعة لسيطرتهما. ووردت أنباء عن تزايد أنشطة جيش الرب للمقاومة في منطقة يالينغا بمحافظة كوتو العليا، حيث نزح السكان عن بعض القرى. وفي بريا بمحافظة كوتو العليا، أسفر العنف الطائفي الذي اندلع في ٢٤ آب/أغسطس عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة عشرة آخرين، بما في ذلك زيادة عدد المشردين داخليا.

ثالثا - حماية المدنيين

٢٥ - في مواجهة مخاطر العنف البدني المحدق، ظلت حماية المدنيين من الأولويات الرئيسية للبعثة التي واصلت العمل بشكل وثيق مع مجموعة الحماية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من أجل الوقوف على مشاكل الحماية وحلها. ولاحظت البعثة استمرار التوترات فيما بين الجماعات المسلحة وداخلها في بانغي والجزء الأوسط من البلد. وقد أثرت هذه التوترات سلبا على المناطق المختلطة السكان، ولا سيما بامباري وباتانغافو وغريماري وكاغا باندورو وكوانغو ومبريس وسيبوت، كذلك على الأحياء التي يقطنها المسلمون في الأجزاء الغربية من البلد.

٢٦ - وأعدَّت البعثة مجموعة مبادرات، من بينها مصفوفات تحصر فيها بؤر التوتر ودليل إرشادي لحفظة السلام يزوِّد قادة الوحدات بتوجيهات تكتيكية بشأن حماية المدنيين. وفي بانغي والمحافظات، استمرت القوات العسكرية والشرطية التابعة للبعثة في توزيع أفرادها بصورة تتلاءم مع بؤر التوتر التي يلزم توفير الحماية فيها. وخارج بانغي، أنشأت البعثة قواعد عمليات مؤقتة في مناطق ايباندو وكابو ويالينغا التي عانى سكانها المحليون من زيادة هجمات الجماعات المسلحة. وواصلت البعثة أيضا جهودها الرامية إلى كفالة حماية أفراد الأقليات، ومنهم المسلمون الذين يعيشون في مناطق محصورة تنتشر في مختلف أنحاء البلد، ووزَّعت أفرقة حماية مشتركة على الجماعات المعرَّضة للخطر، بما في ذلك جماعات الفولانين المشرَّدين.

٢٧ - وظلت بامباري وكوانغو منطقتين تحظيان بأولوية عالية فيما يتعلق بحماية المدنيين. وفي أعقاب الاشتباكات التي دارت بين عناصر فصيل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابع لائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي - بالاكا في أواخر آب/أغسطس، نشرت البعثة سرايا إضافية في بامباري في أوائل أيلول/سبتمبر لتنفيذ انسحاب عناصر فصيل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من الضفة الغربية لنهر أواكا وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة. وأنشأت البعثة قاعدة عمليات مؤقتة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بمنطقة كوانغو لمواجهة العنف المتجدِّد بين الجماعتين. وعززت البعثة استراتيجيتها الخاصة ببانغي لتحسين التنسيق بين العناصر المدنية والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفرقة العمل المشتركة، مما أدى إلى تعزيز استجابة متكاملة للتهديدات من خلال تحليل الإنذارات المبكرة وتحديد المناطق ذات الأولوية وتبسيط آليات الاستجابة السريعة.

٢٨ - وأدى مساعدو شؤون الاتصال المجتمعي في البعثة، المعيَّنون على المستوى الوطني، دورا رئيسيا في تنفيذ استراتيجيتها لحماية المدنيين على نطاق البلد. وخلال أزمة أيلول/سبتمبر في بانغي وفي محافظات كاغا باندورو وكيمو ونانا غريبيزي، عمل هؤلاء مع السكان المحليين والسلطات الوطنية وقوات الأمن على تحديد الاحتياجات ومنع وقوع توترات طائفية ونزع فتيلها. ويجري حاليا توظيف ٢٨ مساعدا إضافيا لشؤون الاتصال المجتمعي سيوزعون في شتى أنحاء البلد.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

٢٩ - ظلت حالة حقوق الإنسان حرجة في مختلف أنحاء البلد. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت بعثة الأمم المتحدة عن ٧١٠ حوادث جديدة موثقة تنطوي على انتهاكات

لحقوق الإنسان أو تجاوزات لهذه الحقوق، بلغ مجموع ضحاياها ١٧٨ ١ شخصا من بينهم ١٣٥ امرأة و ٢٩ فتى و ٣١ فتاة. وبذلك يكون عدد الحوادث الموثقة قد ارتفع بمقدار ٥٠٤ حادثة وعدد الضحايا قد ارتفع بمقدار ٩٣٨ ضحية عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق (١ نيسان/أبريل - ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥). وتشمل الحوادث الموثقة التي تبعث على القلق الشديد جرائم القتل التعسفي (١١٤) والمعاملة القاسية واللاإنسانية (١٢٣) والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (٢٦) والتوقيف والاحتجاز التعسفيين (١٠٧) التي ارتكبتها أساسا ضد المدنيين عناصر تابعة لميليشيات أنتي - بالاكا ولائتلاف سيليكا السابق. وظل الأشخاص المتهمون بممارسة السحر يتعرضون للقتل، أو للدفن أحياء، أو للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣٠ - وباشرت البعثة، في إطار ما تبذله من جهود لمكافحة استمرار تفشي الإفلات من العقاب وعدم المساءلة في البلد، تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة أثناء أعمال العنف الأخيرة التي بدأت في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وأكدت النتائج الأولية أن جماعات أنتي - بالاكا وائتلاف سيليكا السابق المسلحة ومجموعات الدفاع عن النفس وعناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ارتكبت انتهاكات جسيمة منها أعمال القتل المستهدفة والاغتصاب والاختطاف وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، ولا سيما الحرق العمد والسلب والنهب. ووثَّقت البعثة أيضا زيادة الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة التي ترتكبها قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك).

٣١ - وأقرَّ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خلال زيارته إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر بالجهود التي بذلتها السلطة الانتقالية لتحسين حالة حقوق الإنسان، مؤكدا أن الاستقرار الطويل الأجل لا يمكن أن يتحقق إلا بإعادة تأسيس نظام قضائي مستقل ونزيه يرتكز على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

٣٢ - وتولَّت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالشراكة مع السلطة الانتقالية، تنظيم حلقة دراسية دولية عن مكافحة الإفلات من العقاب، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر، في بانغي. وأوصى أكثر من ١٦٠ ممثلا عن المؤسسات الانتقالية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات شاركوا في هذه الحلقة الدراسية بإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الإفلات من العقاب وبتحديد الموارد اللازمة لإنشاء آليات العدالة الانتقالية.

ألف - العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ٢٤ ادعاء بارتكاب أعمال عنف جنسي مرتبط بالنزاعات، جرى التحقيق في ١٥ حالة منها والتحقّق من ارتكابها بحق ١٥ ضحية (٦ نساء و ٩ فتيات). وارتكب أعمال العنف في جميع الحالات أفراد الجماعات المسلحة. ويُعتقد أن عدد الحالات الفعلي أكبر بكثير. وتشير التحقيقات الأولية التي أُجريت في أعقاب أعمال العنف التي شهدتها بانغي في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر إلى أن عناصر ميليشيات أنتي - بالاكا وائتلاف سيليكا السابق ارتكبت جرائم عنف جنسي شملت الاعتداء على الضحايا في منازلهن أثناء القيام بعمليات تفتيش من مترل إلى آخر. وثمة دلائل من مقدمي خدمات الرعاية الصحية تشير إلى زيادة كبيرة في عدد الضحايا اللواتي التمسن الحصول على هذه الخدمات بعد التعرض لأعمال اغتصاب واعتداء جنسي تعمل البعثة والشركاء المعنيون للأمم المتحدة على التحقق حاليا من ارتكابها على الأرض. وبذلت البعثة جهودا بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين، من بينهم اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لضمان سبل آمنة لحصول ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الرعاية الطبية ولتنفيذ تدابير وقائية من خلال العمل الذي تقوم به أفرقة الحماية المشتركة وأنشطة التوعية.

باء - حماية الأطفال

٣٤ - في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وثّقت البعثة عملية قتل ٢٨ طفلا و ٤٩ إصابة في صفوف الأطفال ناجمة عن النزاع، وتسببت الأحداث التي وقعت في بانغي في ٢٥ من تلك الوفيات و ٣١ من تلك الإصابات. واستُهدف الأطفال بالتحديد في حالتين. فخلال الأزمة، شارك بعض الأطفال في الأعمال العدائية من خلال حراسة نقاط التفتيش، وإقامة الحواجز جنبا إلى جنب مع الجماعات المسلحة، والمشاركة في أعمال النهب. وفي بعض الحالات، استعملت عناصر مسلحة مرتبطة بميليشيات أنتي - بالاكا الأطفال كدروع عند هجومها على قوات البعثة. ووثّقت البعثة أيضا ١٣ حالة اغتصاب لأطفال ارتكبها أفراد من الجماعات المسلحة، ونُسبت أربع منها إلى جماعتين تابعتين لائتلاف سيليكا السابق هما الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، فيما نُسبت تسع منها إلى أفراد من ميليشيات أنتي - بالاكا. وسجّلت البعثة أيضا ٣٨ حادثة منع فيها أفرادٌ مسلحون ينتمون إلى طوائف مختلفة إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال؛ ووقعت ٢٣ من هذه الحوادث خلال أعمال العنف التي شهدتها بانغي.

٣٥ - وواصلت البعثة واليونيسيف الاشتراك في قيادة فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال والإبلاغ عنها. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كانت ميليشيات أنتي - بالاكا وفصيل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابع لائتلاف سيليكا السابق قد سرّحا ٦٣٨ طفلا في محافظات كوتو السفلى وامبومو وأومبيلا - مبوكو وأواكا وأوهام، بينما انفصل ٢٨٣ طفلا عن ميليشيات أنتي - بالاكا في محافظة أوهام. وأعيد جميع الأطفال إلى كنف أسرهم أو إلى كنف أُسرٍ مضيفة وأُحيلوا إلى برامج إعادة إدماج تدعمها اليونيسيف.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٦ - أسفرت أعمال العنف الأخيرة التي شهدتها بانغي عن موجة جديدة من نزوح السكان أضرّت بالكثيرين من بين ٢,٧ مليون شخص كانوا يعيشون أصلا في ظروف إنسانية متردية، وأحدثت انتكاسة في التقدم المحرز في تشجيع العودة الطوعية. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك نحو ٤٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى، يعيش أكثر من ٥٨ ٠٠٠ منهم في ٣٢ موقعا في بانغي. واستمرت الهجمات العنيفة على المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لا سيما في العاصمة، في عرقلة العمليات الإنسانية.

٣٧ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك نحو ٤٧٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى يعيشون في بلدان مجاورة. ولا تزال موارد المساعدة الإنسانية محدودة. وثمة حاجة ملحة إلى مبلغ يُقدَّر بـ ٦١٣ مليون دولار لتلبية احتياجات ٢,٧ مليون شخص، من بينهم اللاجئون، ولم يرد من الأموال المطلوبة حتى تاريخه إلا ما نسبته ٤٦ في المائة.

٣٨ - وأبرز وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، خلال الزيارة التي قام بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تصميم أوساط العمل الإنساني على تقديم المساعدة إلى جميع من هم في حاجة إليها، ولا سيما إلى من تشرَّدوا، إلى أن تتوفر الشروط الكافية لعودتهم الطوعية. وأكّد أيضا ضرورة أن تكفل السلطات الوطنية حرية تنقل الأشخاص، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة والأقليات المعرضة للخطر.

سادسا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٣٩ - ما زال اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى يعاني من الركود، ومعدل التضخم يبلغ ٥,٧ في المائة. ولقد تسبّبت الحالة الأمنية غير المواتية، بما في ذلك الهجمات المسلحة على طول طريق الإمداد الرئيسي والإضرابات التي قام بها العاملون في قطاع النقل، في تعطيل الاستثمارات واستهلاك الأسر المعيشية، وزيادة أسعار السلع الأساسية بنسبة ١٣ في المائة، وفقا لمعهد أفريقيا الوسطى للإحصاءات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

٤٠ - وظلّت السلطة الانتقالية تواجه صعوبات هائلة في تغطية نفقاتها الأساسية وتمويل الاحتياجات الإنمائية للبلد. وفي هذا الصدد، واصل شركاء دوليون رئيسيون ومؤسسات مالية دولية بارزة العمل مع السلطة الانتقالية على تنفيذ الإصلاحات في إدارة المالية العامة للتحكم في النفقات وزيادة الإيرادات. وواصل الشركاء الدوليون، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، تمويل مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وأعضاء السلطة الانتقالية، وقوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك). وبلغ العجز التراكمي عن الفترة الممتدة من آب/أغسطس حتى تشرين الأول/أكتوبر نحو ١٦ مليون دولار أو ما نسبته ١٥ في المائة من مجموع الإيرادت المحلية المتوقع تحصيلها عن عام ٢٠١٥.

سابعا - بسط سلطة الدولة

٤١ - دعمت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، نشر نحو ١ ٠٠٠ موظف من موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلد. وكان الغرض من هذه الجهود تعزيز دور الدولة في تنظيم الانتخابات، وتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان، والقيام بأنشطة لتحقيق التماسك الاجتماعي، وحماية المدنيين. ويسَّرت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد سلسلة من حلقات العمل لدعم وزارة الإدارة الإقليمية في تدريب السلطات الإدارية وموظفي الحكومة قبل نشرهم.

٤٢ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وقّع رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الإدارة الإقليمية مرسوما عُيّن بموجبه ١ ٠٧٤ شخصا، منهم مسلمون ومسيحيون و ٢١٣ امرأة، أعضاءً في ”وفود خاصة“ للعمل في المجالس البلدية على مستوى المحافظات والأقضية. وتقدِّم البعثة، بالتعاون مع وزارة الإدارة الإقليمية وحكومة فرنسا، التدريب إلى الوفود.

٤٣ - وواصلت البعثة أيضا، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، دعم نشر قوات الشرطة والدرك الوطنية خارج بانغي. وواصلت البعثة الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع قوات الأمن الداخلي في بامباري وبانغاسو وبانغي وبوسانغوا وبُوَار وبريا وكاغا باندورو وانديلي، وكذلك مع شرطة الحدود والمطارات.

ثامنا - سيادة القانون

ألف - تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة

٤٤ - شكّل هروب نحو ٧٠٠ سجين، من بينهم أفراد بارزون، من سجن نغاراغبا في ٢٨ أيلول/سبتمبر، و ٥٠ سجينا آخر من مرفق احتجاز تابع للدرك في بُوَار في ٢٩ أيلول/سبتمبر، انتكاسة كبيرة في الجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية لإعادة إرساء القانون والنظام ومكافحة الإفلات من العقاب. وبناء على طلب السلطة الانتقالية، عزَّزت البعثة الأمن في معسكر دي رو الذي يقع في بانغي، حيث يُوجد ١٢ سجينا بارزا رهن الاحتجاز، ودعمت أيضا في الوقت نفسه تجديد سجن نغاراغبا بواسطة مشاريع سريعة الأثر.

٤٥ - وقدمت البعثة المشورة التقنية إلى السلطات القضائية الوطنية بشأن التعامل مع الحالات التي أوقف فيها مشتبهون بموجب ولاية التدابير المؤقتة العاجلة، بما في ذلك الحالات التي تندرج ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة، وذلك لضمان التعامل معها بشكل فعال. وبسبب نقص القدرات الوطنية، ثمة حاجة إلى التحاق مزيد من موظفي السجون بالبعثة، وذلك لضمان وجود الأشخاص الذين يُلقى عليهم القبض في مراكز احتجاز توفر ظروفا آمنة ومأمونة وإنسانية.

باء - المحكمة الجنائية الخاصة

٤٦ - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم المساعدة إلى اللجنة الاستشارية المخصَّصة التي تتألف من ممثلين عن وزارة العدل، والبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الثنائيين، بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك تعيين أماكن العمل، واختيار القضاة الوطنيين، وتحديد التوصيف الوظيفي للقضاة والموظفين. وسيتّبع إنشاء المحكمة نهجا تدريجيا لتمكين مختلف أقسام المحكمة من بدء عملها عند توفر الأموال. وفي إطار ترتيب الأمم المتحدة المتعلق بجهة التنسيق العالمية، أُوفد فريق من الخبراء في شهر آب/أغسطس ليدعم عمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في إعداد مشروع وثيقة تتعلق بتشغيل المحكمة. ولقد أوفد الفريق في أعقاب البعثة التقنية التي أُجريت في أيار/مايو وقيّمت

إجمالي التكاليف المالية للمحكمة واحتياجاتها من الموارد، بما يشمل تدابير حماية الضحايا والشهود وتدابير قضائية صارمة لمواجهة أعمال العنف الجنسي التي ترتكب في إطار الجرائم المرتبطة بالنزاعات.

جيم - دعم العدالة والسجون

٤٧ - قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، من خلال عملها المشترك في إطار الترتيب المتعلق بجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، الدعم إلى وزارة العدل عن طريق إعادة تأهيل المحاكم وفتحها من جديد في بُوَار وبريا في إطار استراتيجية شاملة ترمي لبسط سلطة القانون وبناء القدرات الوطنية في جميع أنحاء البلد. ويقدم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم أيضا إلى الجلسات الأولى التي عقدتها المحكمة الجنائية في بانغي منذ عام ٢٠١٠. وأصدرت المحكمة أحكاما ببراءة ١٥ شخصا وأحكاما بالعقوبة على ٦١ شخصا لارتكابهم جرائم مختلفة، تشمل القتل غير العمد والقتل العمد والانتماء إلى عصابة إجرامية والحيازة غير المشروعة للأسلحة والسطو المسلح.

٤٨ - وواصلت البعثة توفير التنسيق للجهات المعنية الدولية وتقديم التوجيه والدعم التقني إلى خمسة مرافق احتجاز رئيسية (بيمبو وبُوَار وبريا ومخيم دي رو ونغارابغا)، وإلى مرافق احتجاز مختلفة تابعة للشرطة والدرك، لأغراض منها تعزيز الأمن، وتحسين السجلات، وتوفير الأغذية والرعاية الصحية الأساسية.

تاسعا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

٤٩ - واصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي للجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاق منتدى بانغي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وبموجب المادة ٤ من الاتفاق التي تنصُّ على أن تقوم الحكومة بمساعدة الشركاء بتجميع عناصر الجماعات المسلحة، واصلت البعثة تقديم الدعم الغذائي إلى نحو ١ ٥٠٠ عنصر من عناصر ائتلاف سيليكا السابق وأُسرهم الذين تجمَّعوا في ثلاثة مخيمات في بانغي. ونفَّذت فرقة عمل مشتركة تتألف من البعثة واللجنة العليا الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في مكتب رئيس الوزراء بأنشطة توعية في بانغي والمحافظات لشرح مفهوم المرحلة السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها مرحلة تحضيرية مؤقتة ترمي إلى تشجيع نزع السلاح لقاء منح الدعم الغذائي قبل الشروع في

مرحلة إنجاز أنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن بشكل كامل. وقامت البعثة والسلطة الانتقالية بما عدده ١٣ زيارة في جميع أنحاء البلد لتوعية السلطات المحلية والجماعات المسلحة بشأن أحكام الاتفاق الموقَّع في منتدى بانغي.

٥٠ - وأنجزت البعثة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مشاريع كثيفة العمالة لفائدة المقاتلين السابقين بقيمة مليوني دولار لدعم الأنشطة الأولية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في بامباري وبُوَار وبريا وكاغا باندورو. وبحث كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي سبل التعاون في عدد من المجالات التي ترتبط بالصلة القائمة بين الأمن والتنمية، بما في ذلك تطوير البنى التحتية، والمشاريع كثيفة العمالة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفيما يتعلق بالحدِّ من العنف المجتمعي، حصلت البعثة على مبلغ ٣,٥ ملايين دولار من صندوق بناء السلام لتنفيذ مشاريع في بابوا وبوسانغوا وبُوَار وكُوي ونانا باكاسا. وشرعت البعثة في تنفيذ العمليات السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيراو وبريا وكاغا باندورو، بما في ذلك تسجيل ٢٩٩ مقاتلا. وفيما لا تزال بعض الجماعات المسلحة تحجم عن تسليم أسلحتها، واصلت البعثة التحاور مع الجماعات المسلحة لزيادة استعدادها لنزع السلاح وتهيئة بيئة آمنة للانتخابات المقبلة.

عاشرا - إدارة الأسلحة والذخائر

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دمرت البعثة ١٨,٣ طنا من المتفجرات التجارية في بيراو واستعادت ٢٦٧ قطعة مختلفة من قطع الذخيرة المتفجرة وذخائر الأسلحة. وبسبب أحداث العنف التي شهدتها بانغي في الآونة الأخيرة، لم تتلق البعثة وتحفظ إلا ٣٣ قطعة سلاح سُلِّمت إليها طوعا. وقيَّمت البعثة حالة الأسلحة والذخيرة وظروف تخزينها في سبع مواقع ثابتة، ودعمت تدريب ١٨ فردا من أفراد أجهزة الأمن الوطنية على إدارة تخزين الأسلحة. ونظمت البعثة أيضا ١ ٦٠٨ دورات تعليمية على مخاطر الأسلحة والمتفجرات شملت ٢٢ ٠٥٣ طفلا و ١٥ ٥٣٠ راشدا في الأسواق المحلية ودور العبادة ومخيمات المشرَّدين داخليا والمدارس في بانغي وكاغا باندورو.

حادي عشر - إصلاح القطاع الأمني والتحقق من سجلات أفراد الجيش

٥٢ - واصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة لدعم جهود الأعضاء الوطنيين والدوليين للجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني الرامية

إلى تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن منتدى بانغي. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أقرّت اللجنة الاستراتيجية خريطة طريق لإصلاح القطاع الأمني وضعتها اللجنة التقنية، وأقرت اللجنة الاستراتيجية أيضا، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، خططا لعقد اجتماع مائدة مستديرة وطني في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٥٣ - وأكملت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة السويسرية لمكافحة الألغام، مشروعا يموِّله الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء ويشمل إمداد المستشفيات العسكرية في معسكري كاساي وأوبرو في بانغي بالمعدات الطبية. وتعمل البعثة، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية، مع وزارة الدفاع على إعادة تأهيل المدرسة العسكرية الرئيسية في بُوَار التي ستؤدي دورا أساسيا في عملية الإصلاح من خلال استقدام أفراد جدد وتدريبهم.

٥٤ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت البعثة، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية والمؤسسة السويسرية لمكافحة الألغام، قد ساعدت وزارة الدفاع في تبسيط إجراءات التحقُّق من سجلات ٢ ٨٢٢ فردا من أصل ٧ ٣٠٠ فرد مسجلين في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وتشمل معايير التحقق المبسطة عدم الانتماء إلى أي جماعة مسلحة ناشطة وعدم انتهاك حقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي الإنساني، ولكنها لا تستوفي المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

ثاني عشر - تنسيق المساعدة الدولية

٥٥ - واصلت البعثة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز آليات تنسيق المساعدة الدولية من أجل تحسين مواءمة النُهج المتعدِّدة التي يتبعها الشركاء الدوليون والجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالتعاون مع السلطة الانتقالية، اتخذت خطوات لإعطاء الأمن البشري الأولوية في استراتيجيات التنمية الوطنية المنفذة في إطار مشروع تجريبي لتعزيز التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات وتوفير الأمن البشري، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

٥٦ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، اشترك الأمين العام، مع رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، في رئاسة اجتماع رفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى عُقد على هامش الجمعية العامة لتشجيع استمرار الدعم السياسي وتعبئة التمويل الإضافي اللازم للتركيز على أكثر الأولويات إلحاحا التي حدَّدها منتدى بانغي. وخلال هذا الاجتماع، تعهد الشركاء الدوليون بتقديم مساعدات إنسانية تربو على ١٦,٥ مليون دولار.

ثالث عشر – انتشار البعثة

ألف – العنصر العسكري

٥٧ – في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت البعثة قد نشرت زهاء ٦ ٥٥٦ ٩ فردا من الأفراد العسكريين أو ما نسبته ٨٩ في المائة من إجمالي القوام العسكري المأذون به لها البالغ ٧٥٠ ١٠ فردا. ويشمل ذلك نشر ١٠ كتائب مشاة من أصل ١٢ كتيبة، وتزويدها بما يلزم من عناصر التمكين، بما في ذلك ثلاث سرايا هندسية، وسرية نقل ثقيل، وثلاث مستشفيات من المستوى الثاني، وسريتا إشارة، وثلاث طائرات عمودية، منها طائرة عمودية هجومية. وعلى الرغم مما أحرزته بعض البلدان المساهمة بقوات من تقدُّم في تحديث معدات الوحدات التابعة لها، فإن الثغرات التي تشوب المعدات المملوكة للوحدات ما زالت تشكل تحديا كبيرا للوحدات التي لم تستوف بعد معايير الأمم المتحدة. وأبقت البعثة على ٥٢ قاعدة عمليات تتألف من ٣٢ قاعدة دائمة و ٢٠ قاعدة مؤقتة. وفي غضون ذلك، تُبذل جهود لتسريع وتيرة نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المتبقية، وكذلك لزيادة قوات البعثة زيادة مؤقتة من خلال ترتيبات التعاون بين البعثات بما في ذلك نشر ٢٥٠ جنديا من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

باء – عنصر الشرطة

٥٨ – في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان عنصر الشرطة في البعثة يتألف من ٣٣١ ضابط شرطة أو ما نسبته ٨٣ في المائة من إجمالي القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ ضابط شرطة، و ٥٠٦ ١ من الأفراد (من بينهم ٩٩ امرأة) في ١١ وحدة شرطة مشكلة منتشرة من أصل ١٢ وحدة مأذون بها، وهو ما يمثل نسبة ٨٩ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦٨٠ ١ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة. ومن بين وحدات الشرطة المشكلة على الأرض، وعددها ١١ وحدة، تنتشر ثماني وحدات شرطة مشكّلة ووحدتان لدعم عمليات الحماية في بانغي، وتنتشر وحدة شرطة مشكَّلة في بُوار. واستمرَّ نشر ضباط الشرطة خارج بانغي (بنسبة ١٤ في المائة من القوام الإجمالي)، حيث نُشر ضباط في بامباري وبوسانغوا وبُوَار وبريا وكاغا باندورو ونديلي.

جيم – الأفراد المدنيون

٥٩ – في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت هناك ٠٠٣ ١ وظيفة شاغرة، أو ما نسبته ٦١ في المائة من وظائف الأفراد المدنيين في البعثة منها ٥٧٥ وظيفة دولية و ٢٨٢ وظيفة

وطنية و ١٤٦ وظيفة من وظائف متطوِّعي الأمم المتحدة. وتمثل الموظفات نسبة ٢٩ في المائة من مجموع الموظفين المدنيين الحالي.

دال - مفهوم البعثة ومفاهيم العناصر المنقحة

٦٠ - تعكف البعثة على وضع مفهوم البعثة المنقح في صيغته النهائية، آخذة في اعتبارها العناصر الجديدة المتعلقة بترتيب أولويات المهام وتنفيذها التدريجي على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٢١٧ (٢٠١٥)، فضلا عن تطور الحالة في البلد. وفي هذا السياق، تتمثل الأولوية القصوى للبعثة في دعم الأنشطة التي تختتم عملية الانتقال السياسي (المرحلة الثالثة) المؤدية إلى توفير الدعم الطويل الأجل لأنشطة تحقيق الاستقرار (المرحلة الرابعة) عندما تتولى الحكومة الجديدة المنتخبة مقاليد الحكم.

٦١ - وفي أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في بانغي في نهاية أيلول/سبتمبر، سيطر العنصر العسكري للبعثة على فرقة العمل المشتركة في بانغي التي كانت تعمل سابقا تحت قيادة الشرطة. ويراعي هيكل القيادة والتحكم الجديد الاحتياجات الخاصة لحماية المدنيين ويدعم العملية الانتخابية وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك زيادة دوريات الشرطة واتخاذ مبادرة لإنشاء مكتب ميداني في بانغي.

هاء - اتفاق مركز القوات

٦٢ - على الرغم من الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، كان التقدم المحرز بطيئا فيما يتعلق بكفالة احترام الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها البعثة وموظفوها. وتشمل المسائل المعلقة فرض ضريبة على الوقود، ورسوم تسجيل على عقود الإيجار السكنية، و ”ضريبة سياحة“ على موظفي البعثة عند مغادرتهم جمهورية أفريقيا الوسطى. وما زالت البعثة تعمل مع السلطة الانتقالية على حلِّ هذه المسائل.

رابع عشر - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٣ - ما زال موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني يعملون في ظروف تتسم بانعدام الأمن مع زيادة الإجرام في جميع أنحاء البلد. وإثر اندلاع أعمال العنف في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أخرجت البعثة زهاء ٣٥٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في ظروف خطرة للغاية خلال الفترة الممتدة بين ٢٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، ونقلت حوالي ٢٣٠ عاملا في المجال الإنساني وأوصلتهم سالمين إلى مطار مبوكو بغية إجلائهم. أما خارج بانغي، فظلَّت الهجمات تستهدف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في

المجال الإنساني وأصول المساعدات الإنسانية. واستمرت الهجمات على حفظة السلام للأمم المتحدة حيث شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة حوادث أدت إلى وفاة ثلاثة حفظة سلام وإصابة عشرة بجروح.

خامس عشر - سوء السلوك الخطير، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن ٢٣ ادعاء بحدوث سوء سلوك تتصل عشرة منها بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، منها أربع حالات تتعلق بقُصَّر. وتابعت البعثة الحالات المبلغ عنها، فأجرت زيارات لتقييم المخاطر في ثكنات الوحدات العسكرية ومجمعات وحدات الشرطة، واتخذت تدابير للتوعية، بما يشمل تعزيز مساءلة القادة من الضباط. ونظَّمت البعثة تدريبا، تمشيا مع سياستها التي تقتضي عدم التهاون إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، لتوجيه الموظفين الجدد بشأنهما، وكذلك دورات تدريبية لمسؤولي التنسيق العسكريين والشُرطيين. وأنشأت البعثة أيضا مناطق/أماكن يُحرَّم الذهاب إليها/يُحظَّر ارتيادها وعمَّمت مدوَّنة سلوك البعثة ومطويات، بما في ذلك معلومات عن الإجراءات التي يتعين اتباعها للإبلاغ عن سوء سلوك. وتولى ممثلي الخاص قيادة فرقة عمل تُعنى بمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين وتضمُّ موظفين كبار من جميع وحدات البعثة وعناصرها.

سادس عشر - ملاحظات

٦٥ - منذ تقريري الأخير، أحرز البلد تقدما ملموسا صوب إنهاء مرحلته الانتقالية. غير أن بعض العناصر ما زالت تحاول إخراج هذه العملية عن مسارها بالعنف. ويدلُّ تسجيل عدد لم يسبق له مثيل من الناخبين ناهز مليوني ناخب على الإنجازات التي يمكن تحقيقها في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعتبر ذلك دليلا ساطعا على إرادة الشعب لحلِّ ما بين أفراده من خلافات بالوسائل السلمية، أي بانتخاب قادة يمثلون مصالحه. أما الجهات الفاعلة السياسية التي قد تحاول تخييب هذا الأمل وأخذ الشعب رهينة مصالحها الضيقة، فلا مكان لها في حكم البلد. وإنني أرحب بصفة خاصة بالجهود المبذولة لكفالة إشراك جميع الفئات، ولا سيما اللاجئون الذين فروا منذ عام ٢٠١٣، وذلك من أجل المساهمة في استيعاب هذه العملية للجميع وامتلاك زمامها على الصعيد المحلي وتعزيز مصداقيتها. وفي هذا الصدد، أهيب ببلدان المنطقة دون الإقليمية أن تكفل السماح للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى الذين تستضيفهم بممارسة حقهم الديمقراطي في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات القادمة.

٦٦ - ويمثل إجراء الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى الخطوة الأخيرة في سبيل اختتام المرحلة الانتقالية وإرساء حكومة ديمقراطية شرعية. وفي حين أن الانتخابات لن تحلَّ المشاكل

القائمة في البلد منذ أمد طويل، وتحمل في طياتها مخاطر، فإن الاستقرار الدائم لا يمكن أن يتحقق بدون إنشاء مؤسسات شاملة للجميع. ولا بد من التقيد بالجدول الزمني الانتخابي الذي نُشر مؤخرا، لأن تمديد الفترة الانتقالية لن يؤدي إلا إلى زيادة مخاطر عدم الاستقرار التي لن تكون عواقبها وخيمة على جمهورية أفريقيا الوسطى فحسب، بل على المنطقة بأسرها. وإنني أرحب في هذا الصدد بالبيان الذي صدر عن رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، الذين أعربوا فيه عن تأييدهم لتمديد المرحلة الانتقالية حتى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦. وإنني أدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى مساندة هذا الهدف وتيسير تعبير الشعب عن إرادته بحرية من أجل كفالة أن تكون الدولة قادرة على إعادة بناء أسسها وتمتعها بالشرعية والوسائل الكفيلة بمعالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع الطويل الأمد والمدمر. إن جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك السلطة الانتقالية والأحزاب السياسية والمرشحون وأفراد المجتمع المدني، وكذلك وسائط الإعلام، يخضعون للمساءلة عن كفالة إجراء انتخابات سلمية من خلال الامتثال لمدونة قواعد السلوك الانتخابية واحترامها. وسيتعين على المسؤولين المنتخبين أن يمثلوا مصالح جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى وأن يمضوا بالبلد قدما صوب السلام والمصالحة والتنمية المستدامة الطويلة الأجل. ومع نهاية المرحلة الانتقالية، يجب فتح صفحة جديدة والنأي عن التخطيط لبثِّ الفرقة وعن التعصب السياسي والاجتماعي.

٦٧ - ويستلزم النجاح في تنظيم انتخابات ذات مصداقية أن يضعَ جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى مصلحة بلدهم فوق مصالحهم الشخصية. ويستلزم أيضا استمرار الدعم الذي يقدِّمه المجتمع الدولي. وإنني أرحب بالتعهدات التي قُطعت في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود على هامش الجمعية العامة، وكذلك بالإعلانات في الآونة الأخيرة عن التبرعات عقب مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ما أدى إلى تخفيض الفجوة المالية بالنسبة للانتخابات. وإنني أعرب عن امتناني لتقديم هذه المساهمات وأحث على الوفاء بجميع التبرعات المعلنة على وجه السرعة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في دعم عملية سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية.

٦٨ - إن الانتخابات المقبلة ستجري في بيئة غير مستقرة. وتبعث الدورة الأخيرة للعنف التي بدأت في بانغي في أواخر أيلول/سبتمبر - على قاب قوسين أو أدنى من نهاية العملية الانتقالية - برسالة تذكير صارخة بالطابع المحيِّر للسلام والأمن في بلد لم يشهد إلا النزر اليسير منهما في السنوات الأخيرة. وأود أن أعرب عن الأسف لمقتل أكثر من ١٠٠ مدني، وإصابة أكثر من ٤٠٠ شخص، وتشريد نحو ٤٠ ٠٠٠ مدني خلال التصاعد المفاجئ للعنف مؤخرا في بانغي وأنحاء أخرى من البلد. وأدين بشدة المسؤولين عن هذه الأفعال، سواء

بشكل مباشر أو غير مباشر. وأحث السلطة الانتقالية، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين، على مضافرة جهودهم بهدف منع مناوئي السلام، داخل البلد وخارجه، من تهديد العملية الانتقالية. وستواصل البعثة اتخاذ موقف قوي لردع كل الذين يهددون عملية السلام والتصدي لهم. وتقض مضجعي بشكل خاص المحاولات التي جرت مؤخرا لتأجيج سعير العنف الطائفي. وأثني على الجهود التي بذلتها السلطة الانتقالية في وقت لاحق لتشجيع الحوار والمضي قدما بالتحضيرات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع.

٦٩ - وإنني أشعر بالجزع إزاء التجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها ميليشيات أنتي - بالاكا، وائتلاف سيليكا السابق، وبعض عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي وجماعات الدفاع عن النفس، وغيرها من الجماعات المسلحة والعناصر الإجرامية في جميع أنحاء البلد. وتعتزم البعثة مواصلة استخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين، دعما للسلطة الانتقالية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وإنني أشجب جميع الهجمات التي تشنُّ ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الذي يستهدف النساء والأطفال، وتدمير الممتلكات، ونهب المنشآت الانسانية. وأدين بشدة ما يتعرض له حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من هجمات وعمليات قتل التي قد تشكل جرائم حرب. وأدعو السلطة الانتقالية للتحقيق في هذه الاعتداءات، وإلى محاسبة مرتكبيها والداعمين السياسيين لهم، وتقديمهم إلى العدالة. وأدعو جميع الموقعين على اتفاق برازافيل لوقف الأعمال العدائية إلى التقيد بالتزاماتهم. وأحث السلطة الانتقالية على مواصلة الحوار السياسي مع الجماعات المسلحة، وتشجيعها على الانضمام إلى أنشطة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي استهلتها البعثة.

٧٠ - وستكون الأسابيع المقبلة بمثابة نقطة تحوُّل بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وستتوفر لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة لاختيار السلام والانتعاش الاقتصادي بدلا من النزاع. وستكون الانتخابات معلما هاما، ولكن توطيد دعائم السلام يحتاج إلى الوقت. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم شعب أفريقيا الوسطى والحكومة الجديدة، بمجرد انتخابها، في المضي بالبلد قدما. وعقب استكمال المرحلة الانتقالية، أحثُّ جميع أصحاب المصلحة على دعم الحكومة الجديدة في إجراء إصلاحات تعكس تطلُّعات المواطنين بشأن الحوكمة والأمن وسيادة القانون والتنمية المستدامة كما ورد بيانها في توصيات منتدى بانغي. كما أناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه السخي في المجالات ذات الأولوية التي جرى تحديدها في المنتدى.

٧١ - وستكون التحديات المطروحة أمام الحكومة الجديدة هائلة في عدة مجالات. فمهمة إعادة بناء النسيج الاجتماعي لجمهورية أفريقيا الوسطى، أثناء بناء دولة قادرة على البقاء، تستلزم الوقت والعزيمة. وفي غضون ذلك، سيكون من بالغ الأهمية، في الأشهر القادمة، المحافظة على الزخم والاستمرار في معالجة عواقب التراع وأسبابه على حدٍّ سواء. ولا غنى عن اتخاذ تدابير للمصالحة وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية. وإنني أحث جميع الجهات الفاعلة الوطنية على تعزيز المصالحة على كافة مستويات المجتمع. وتكتسب مشاركة النساء والشباب في هذه الجهود أهمية فائقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل. وأحيي الجهود التي يبذلها الزعماء الدينيون وقادة المجتمع الذين يقفون في وجه العنف، والذين ساعد عملهم مع المجتمعات المحلية في بانغي على تهدئة التوترات. وأرحب بزيارة البابا فرانسيس دعما للسلام والمصالحة. فالرسالة التي حث فيها المجتمعات المحلية المنقسمة بشكل حاد بسبب الخلافات الدينية والعرقية على الغفران والتسامح جاءت في الوقت المناسب لتشجيع جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى على تجديد التزامهم بإلقاء السلاح والعيش معا في سلام ووئام.

٧٢ - وأكدت محاولات العنف الرامية إلى زعزعة العملية الانتقالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الحاجة الملحة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى إصلاح قطاع الأمن تمشيا مع المعايير المقبولة دوليا. ويساورني قلق بالغ إزاء الدور الذي تضطلع به بعض عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى خلال أعمال العنف الأخيرة. ولن يستمر استقرار البلد إلا إذا تحولت قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي إلى قوات محترفة متعددة الأعراق ومتوازنة إقليميا تحت السيطرة والرقابة المدنية لحكومة منتخبة ديمقراطيا. وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية من أجل التصدي لهذا التحدي الشائك من خلال وضع خريطة طريق لإصلاح قطاع الأمن استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن منتدى بانغي، وإجراء حوار شامل لجميع الأطراف حول الأمن الوطني قبل الانتخابات.

٧٣ - ولقد أكدت الأزمة الأخيرة في بانغي، واستمرار انعدام الأمن في المناطق الريفية، الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى الحد من العنف على صعيد المجتمع المحلي. وبدعم من المجتمع الدولي، سيتعين على الحكومة المنتخبة معالجة المظالم السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي دفعت قطاعات من السكان بصورة متكررة إلى حمل السلاح. وفي هذا الصدد، أطلب دعم الجهات المانحة لعملية ما بعد الفترة الانتقالية في إطار الجهود الشاملة لتعزيز الاستقرار، وإنشاء حكومة تتمتع بالشرعية وتؤدي أعمالها، والإسهام في استعادة سلطة الدولة تدريجيا.

٧٤ - وأرحب بالمحاكمات الجنائية الأخيرة التي جرت في بانغي. غير أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجنساني، ما زالت ترتكب مع إفلات مرتكبيها من العقاب. ويبقى التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب من التحديات الرئيسية. ولقد أحرز بعض التقدم في إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة والتخطيط لها، غير أن هذه المحكمة لم تبدأ العمل بعد بسبب الافتقار إلى التمويل والتحديات المتمثلة في الحفاظ على بيئة آمنة، وهو أمر أساسي لأداء عملها بفعالية. وإنني أدعو السلطة الانتقالية إلى التعجيل بإنشاء المحكمة. وأحث الشركاء الدوليين على توفير ما يلزم من دعم مالي وتقني بالغ الأهمية لكي تؤدي المحكمة عملها على وجه السرعة بوصفها مؤسسة رئيسية في مجال تعزيز نظام العدالة في البلد وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، فإن تكرار محاولات الفرار من السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يتفاقم بسبب نقص القدرات الوطنية، يؤثر كذلك سلبا على مكافحة الإفلات من العقاب. ويبرز الهروب الجماعي لمحتجزين من سجن بانغي المركزي مؤخرا الحاجة الملحة إلى توفير موارد إضافية لتعزيز قطاع السجون.

٧٥ - وما زالت الحالة الإنسانية حرجة. فلا بد من تيسير الوصول الآمن بلا عوائق للجهات الفاعلة الإنسانية من أجل مساعدة المحتاجين. وفي جميع أنحاء البلد، لم يتمكن ما يقرب من نصف مليون شخص بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مناطق محصورة، فضلا عن أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة، من العودة إلى ديارهم. ومما يدعو لبالغ القلق بشكل خاص أن المنظمات الإنسانية تشكل هدفا لأعمال النهب والتدمير في بلد يعتمد فيه ٢,٧ مليون شخص على المساعدة الإنسانية. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد لدعم السلطة الانتقالية في ضمان مساءلة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي عن جرائمهم. وأؤكد مجددا ضرورة تقديم الدعم المستمر في الوقت المناسب للعمليات الإنسانية، وأدعو الشركاء الدوليين إلى الاستجابة بسخاء للنداء الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يعاني من نقص حاد في التمويل.

٧٦ - وينتابني الغضب إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بسوء سلوك أفراد البعثة، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان. وأكرر التزامي الثابت بضمان امتثال جميع موظفي الأمم المتحدة - المدنيين منهم والعسكريين - لسياسة عدم التهاون مطلقا التي تنتهجها الأمم المتحدة إزاء سوء السلوك، لا سيما الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وستواصل الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات سريعة تكفل قيام الدول الأعضاء المعنية أو الأمم المتحدة بإجراء تحقيقات وافية وسريعة في هذه الادعاءات الخطيرة التي تشمل حفظة السلام. وتعمل الأمم

المتحدة أيضا، من خلال استراتيجيتها لتقديم المساعدة للضحايا، وبالتنسيق مع الشركاء داخل البلد، على كفالة تلقي ضحايا الاعتداء من جانب موظفي الأمم المتحدة المساعدة التي يحتاجون إليها. وأحث جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة والعمليات التي ليست بقيادتها أن تكفل عدم وقوع انتهاكات من هذا القبيل من خلال اتخاذ تدابير وقائية، ومعالجة الادعاءات على وجه السرعة. وأتطلع إلى تقرير الفريق الخارجي المستقل الذي أنشأتُه لاستعراض استجابة الأمم المتحدة للادعاءات بالاستغلال والاساءة الجنسيين وغير ذلك من الجرائم الخطيرة التي يرتكبها أفراد قوات عسكرية أجنبية لا ينضوون تحت لواء الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٧ - وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، بارفيه أونانغا - أنيانغا، على جهوده التي لا تكلّ، ولممثلي الخاص السابق، باباكار غاي، على تفانيه في خدمة الأمم المتحدة. وإني أشعر بامتنان عميق للعمل الذي يقوم به موظفو البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في بيئة خطرة ومتقلبة. وأكرر الإعراب عن خالص تعازي لبلدان وأسر موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب أيضا عن امتناني لممثلي الخاص في وسط أفريقيا، عبد الله باتيلي، لدوره في جهود الوساطة الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بوحدات عسكرية وبأفراد من الشرطة، ومؤتمر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الدوليين، والجهات المانحة الدولية، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، على جهودها المستمرة لإنهاء معاناة سكان جمهورية أفريقيا الوسطى والعمل معهم من أجل مستقبل أفضل.
